

دور التنمية في حل النزاعات وبناء السلام

باحث - جامعة الزعيم الأزهرى

أ.بندر إبراهيم أبو البلول كشيبي

المستخلص:

يهدف البحث إلى وصف وتحليل الأسباب الجذرية والظرفية، وهي أسباب تتسم بالتداخل والتكامل، والتي تم كثيراً التعامل معها وفق منظور أحادي تجزئي لقضايا ديناميات النزاع مما قاد إلى تجديد العديد من النزاعات ويعود ذلك ضمن اسباب أخرى إلى عدم معالجة الأسباب الجذرية والمباشرة معاً، فغالباً يتم تركيز الجهود والموارد المالية والبشرية في حل الأسباب المباشرة دون التعلق في الأسباب الجذرية للنزاع. إبراز طبيعة العلاقات بين التحيزات التنموية الإقليمية وتفشي النزاعات وأثر ذلك في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي والسياسي. وصف وتحليل العوامل والظروف التي أدت إلى تدني المردود المأمول من آليات حل النزاع السائدة والتي تشمل آلية الجودة وآلية مؤتمر الصلح القبلي. يعتبر دور العوامل الطبيعية والعوامل البشرية والخدمات في تفاقم النزاعات وبناء السلام في غرب كردفان. كما ان الترابط والتكامل المفاهيمي والتطبيقي لقضايا التنمية المستدامة وتحويل النزاعات وبناء السلام والأمن الإنساني ويشمل ذلك تحليل الحدود الضيقة والأحادية والتجزئية لتلك المفاهيم وأطرها المؤسسة والتطبيقية ونتيجة سيادة. أهميه الدراسة : التعرف على الخصائص البشرية والطبيعية والخدمية ودور تلك العوامل في تفاقم النزاع وبناء السلام والتنمية في ولاية غرب كردفان. التعرف على محتوى ومضامين العلاقة بين التنمية المستدامة والنزاع في ولاية غرب كردفان . دراسة واستعراض مؤشرات الأداء الفعلي لمشروعات التنمية البشرية والتي تتضمن خدمات التعليم والصحة والمياه والغذاء والطرق ودورها في تفاقم النزاع بغرب كردفان. محاولة تقييم وقياس أثر النزاعات في جنوب كردفان وشرق وجنوب غرب كردفان على الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والأمنية في ولاية غرب كردفان. المنهج المستخدم في البحث المنهج التاريخي التحليلي والمنهج الوصفي أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : إن بناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاع مسلح وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية. الهدف من بناء السلام هو الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة ، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى. بناء السلام يأتي كآلية جديدة تأخذ على عاتقها، معالجة جوانب متنوعة من شأنها المساهمة في إرسائها إن مفاهيم التنمية والنزاع وبناء السلام تتداخل فيما بينها لإرساء دعائم الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: المستدامة، تحويل ، التنافس، مختلف الجذور الاثنية، النخب الاقليمية.

The Role of Development In Conflict Resolution And Peace Building Bander Ibrahim Abuelbaloul Kashib

Abstract:

Abstract: The study dealt with the role of development in conflict resolution and peace building. The problem of the study was that the interest in the issue of peace has taken on more comprehensive organizational dimensions at the intellectual and practice levels. The study aimed to develop a set of work mechanisms consistent with the necessities that can succeed and be consistent with global transformations, their frameworks and concepts. . The awakening of concepts and theories of peace according to new foundations based on an accumulation of knowledge of the foundations, theories and studies of conflict and peace on the one hand, and an understanding of the new experiences to play the pivotal role of a new era of peacebuilding, which deals with conflict factors with intellectual and cultural mechanisms of action and political and institutional requirements that participate in eliminating or reforming Infrastructure for conflicts and conflicts in a way that secures the foundations for social stability and balance and ensures the ability to resolve societal competition in accordance with national and international cooperation. They participate in ensuring the existence of structures, institutions, security commitments, political and economic measures, and an approach capable of controlling conflicting interests, as well as creating a management standard that allows for the removal of sources of threat, disability and failure. Based on the foregoing, the topics and issues of the study deal with the foundations, foundations, components and mechanisms of the peace-building process in conflict societies with an analytical approach and an objective and scientific framework by focusing on a research problem that stems from the question of what are the mechanisms that enable a local or national response to the process of peace building and community rehabilitation for communities dispute. This process is consistent with the goal of our scientific and professional interests in order to build civil and community peace that provides the future of societies with the elements of development and continuous guidance to face the challenges posed by internal conflicts in the course of human existence first, progress and development and the establishment of the modernization project and national stability secondly.

Key words: ustainable –transformation- the rivalry - different ethnic roots -regional elites

المقدمة:

يعتبر مفهوم بناء السلام من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة قصد معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومنع تجددتها وإرساء دعائم السلام والتنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يستوجب تبني استراتيجيات وآليات فعالة من طرف مختلف الأطراف، ومن بين تلك الاستراتيجيات تنفيذ برامج تنمية إنسانية هدفها منع الانتكاس والعودة للنزاع وحالة الحرب. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية الإنسانية وبناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع وتبيان دورها في إرساء دعائم السلام المستدام.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في أنها تنطلق من التساؤل في ماهية الآليات التي تمكن من تحقيق عملية بناء السلام وإعادة التأهيل المجتمعي لمجتمعات النزاعات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية بناء السلام وحل النزاعات عن طريق تحقيق التنمية المستدامة، التي ستسهم في تحقيق الاستقرار الأمني.

أهداف الدراسة:

1. تطوير مجموعة من الآليات العمل تتسق مع الضرورات والتي يمكن لها النجاح والاتساق مع التحولات العالمية واطرها ومفاهيمها.
2. استنهاض مفاهيم ونظريات السلام وفق اسس جديدة تركز على تراكم معرفي لأسس ونظريات ودراسات النزاع والسلام من جهة.
3. تفهم التجارب المستحدثة لأداء الدور المحوري لعهد جديد قوامه (بناء السلام) والذي يتعامل مع عوامل النزاع.

مفهوم التنمية المستدامة:

أن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، حيث تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كليا حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتمادا على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال⁽¹⁾.

كذلك وبالنظر إلى أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب أمرا من اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعروض منها⁽²⁾ الجوانب المتجددة وغير المتجددة من الحياة الإنسانية- هي التي تحدد

ما المقصود بعملية التنمية المستدامة. ولكن كيف يمكن الدمج بين المطالب والموارد؟ إن هذا السؤال أو على وجه التحديد الإجابات على هذا السؤال هي التي تنتج معاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستدامة، وذلك لان مسألة كيفية دمج المطالب والموارد يمكن أن يجاب عليها بعدة وسائل مختلفة، وذلك تبعاً لاختلاف رؤى أطراف الفكر البيئي حيث هناك من جهة كتاب يحاولون تعديل جانب الموارد من العلاقة بينما يقف في الجهة الأخرى كتاب يركزون على تغيير جانب الطلب⁽³⁾.

لذلك بالرغم من الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جداً، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، والمراوغة، والمخادعة. ويشار في هذا السياق إلى أن (61: 1996 Fowke & Prasad 6) قد أوردوا أكثر من ثمانين تعريفاً مختلفاً وفي الغالب متنافساً وأحياناً متناقضاً للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم. فمن الواضح أن علاقات القوة هي التي تصيغ المعاني واللغة التي يستخدمها الناس⁽⁴⁾.

خصائص التنمية المستدامة:

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسية. يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة⁽⁵⁾. وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى⁽⁶⁾. وتعد المجالات المتعددة خاصة ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية⁽⁷⁾. والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة بينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية

الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها⁽⁸⁾. وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة⁽⁹⁾. ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير برونديتلاند (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلنبروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها» (WCED 1987: 8,43). ويزعم كل من McNaghten and Urry أنه⁽¹⁰⁾:

منذ قمة ريو أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع الأعمال. ويبدو أن تلك التعريفات قد عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية. ومع أن هناك شبه إجماع نظري بأن المساواة (سواء بين أفراد الجيل الحالي من جهة أو بين الأجيال المختلفة من جهة أخرى) تعتبر عنصرا أساسيا للمفهوم إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضا⁽¹¹⁾.

فقد نظر عدد من المفكرين إلى إعلان ريو الذي تبنى ذلك التعريف بريبة وشك. ويتمثل مصدر القلق الرئيس لديهم في أن الهدف الأساس الذي يرمز للمفهوم - أي معالجة الاستغلال المؤذي بيئيا للموارد الطبيعية- كان غائبا في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED. ويرى بالميرتس Pallmearts أن ذلك الغياب المقصود قد «مثل خطوة مقنعة ذكية للوراء عن الجهود البيئية الدولية. وتركز الانتقاد بشكل رئيس على جانبين: أولا أن إضافة كلمة «والتنمية» في صياغة المبدأ الثاني من إعلان ريو قد تسببت في تهميش السياسات التنموية. وثانيا: أن وضع كلمة «الإنسانية» في قلب الاهتمام بالتنمية المستدامة في المبدأ 1 في إعلان ريو يجعل العناصر البيئية، والموارد، والكائنات الحية خاضعة لهيمنة الإنسان، مما يفسد التوازن الدقيق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استوكهولم بين حق استخدام الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة⁽¹²⁾. ولكي نمسك بزمام نطاق التعريفات المتنوعة والمتنافسة للتنمية المستدامة فمن الضروري وقبل كل شيء أن نعترف بأن نقطة البداية لكثير من أدبيات التنمية المستدامة - ولو أنها في الغالب ضمنية بدلا من أن تكون صريحة - تتمثل في ما يطلق عليه «التناقض البيئي Environmental Paradoxy». لأن هذا يعني بالنسبة لجميع المهتمين بالتنمية المستدامة تقريبا أن هناك تناقض بين ما هو مطلوب من الأرض وبين ما يمكن للأرض أن تقدمه⁽¹³⁾. ومن ثم يمكن القول أن المشكلة الأكثر وضوحا في هذا المجال تتمثل في التنامي المفرط للنشاطات الإنسانية لاستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة

المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية للإيفاء بتلك النشاطات. ولذا فإن أحد أفضل التعريفات العملية الملائمة «للاستدامة» يمكن أن تتمثل في «تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه» مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، بشرط أن تكون تلك الاحتياجات مما لا يلحق تهديدا جديا بالعمليات الطبيعية، والمادية، والكيميائية، والحيوية. أي أن هناك قيودا مزدوجا على التنمية المستدامة: يرتبط جانب منه بأداء العمليات الطبيعية، أما الآخر فيتعلق بالإيفاء بالاحتياجات الموضوعية، فضلا عن الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية كلما كان ذلك ممكنا. ولتحقيق هذا الأمر فإنه لا بد من العمل على تعظيم إنتاجية الموارد من جهة وتقليل العبء الذي تتحمله البيئة (سواء من حيث الموارد أو الطاقة) من جهة أخرى⁽¹⁴⁾.

مفهوم النزاعات:

النزاعات هي وسمة إنسانية، مرتبطة بنشاط الإنسان Conflict إن ظاهرة الصراع واستمرارية وجوده وحراكه. كما إن التجربة الإنسانية التاريخية تشير إلى حجم التكلفة والدمار والكارثة الإنسانية الهائلة الناتجة عن ظاهرة الصراع في المجتمع الإنساني، وفي المقابل هنا كربة إنسانية واسعة نحو تحقيق الأمن والسلام ومنع الصراعات والتي تشكل جزءا من الحراك الدائم نحو المستقبل الإنساني المنشود⁽¹⁵⁾.

إن المخاطر الكبيرة للصراع والحاجة الملحة للسلام في المجتمعات الإنسانية شكلا جزءا من الدوافع الأساسية لتأسيس حقل معرفي حديث واختصاص علمي في هذا المجال، وهو ما عرف بدراسات الصراع والسلام. إن المشكلة التي يتناولها هذا البحث هي دراسة نشأة وتطور حقل دراسات الصراع والسلام وفرض النزاعات. وذلك كحقل علمي أصبح له مفاهيم هو مناهج هو أدوات ومؤسساته وتطبيقاته⁽¹⁶⁾.

من ناحية أخرى، إن غياب أي تطور تاريخي حول أي تخصص يلقي شكوكاً حقيقية حول وجود أو اعتبار هذا التخصص أو الحقل المعرفي بشكل يمكن اعتباره تخصصاً "علمياً" أو "علم". وهذه حقيقة تاريخية في الحياة حيث لا يتصور وجود واقع ومستقبل لأي ظاهرة إنسانية بدون وجود ماضي ومسيرة تاريخية⁽¹⁷⁾.

ربما من المفيد عند الحديث عن الموضوع التمهيد بالإشارة إلى أن دراسات الصراع لها في جذور تاريخية في العصور القديمة، مثل دراسات المؤرخ اليوناني ثيودودس، The History of Peloponnesian War (كتابه "تاريخ الحرب البيلوبونيسية") ٤٣١ قبل الميلاد الفيلسوف بالحضارة الصينية القديمة Sun Tzu ودراسات أرسطو في الحضارة اليونانية عن الثورة، وعن فن الحرب. إلا أن التطور الفعلي لهذا الحقل حدث في الفترة المعاصرة. ويعتبر معظم المتخصصون في هذا الحقل أن هذا الحقل أصبح يحتوي خصائصه وسماته، ويرتكز إلى دراسات كان في القرن العشرين، وأن معظم وأهم نتائجه العلمية كانت في Systematic Study منهجية النصف الثاني من القرن العشرين⁽¹⁸⁾.

Johan Galtung ويشير أحد مؤسسي وأعلام دراسات الصراع والسلام يوهانغ التونغ في أحدث مؤلف علمي له صدر عام 2009 في هذا الحقل العلمي، يشير إل أن تطورات وتقدم، (astounding) دراسات الصراع والسلام خلال الخمسين سنة الماضية كانت صاعقة "Progress" الذي كان منذ حقبة، "Peace" ومن هذه المؤشرات الدالة على ذلك هو استخدام مصطلح السلام الخمسينات يرتبط بالدعاوى الشيوعية ودعايتها وقبول الخضوع للخطر الأحمر، وكان استخدام هذا (المصطلح في تلك الحقبة من وجهة النظر الغربية استخدام محرج. بينما تغير الواقع اليوم كلياً) (19).

مراحل تطور ونشأة علم دراسات الصراع والسلام: 1/ المرحلة التمهيدية/ الإرهاصات (1918-1945):

عموماً أدبيات الصراع والسلام تعتبر هذه المرحلة مرحلة انطلاقة أولية أو تمهيدية وليست مرحلة تأسيسية لحقل أو علم دراسات الصراع (Precursors/ Preliminary Phase) والسلام، وإن الإسهامات العلمية وجهود الباحثين في هذا الحقل في هذه الحقبة كانت مقدمة تمهيدية لتأسيس حقل دراسات الصراعات والسلام. وشكلت هذه الجهود إرهاصات ما قبل مرحلة التأسيس. انطلقت تلك الجهود من رحم دراسات وتخصص العلاقات الدولية. أيضاً إن ظهور بعض التغيرات والتطورات الدولية شكلت إرهاصات ودفعاً نحو الاهتمام بتأسيس هذا الحقل الأكاديمي والعمل البحثي العلمي فيه. وولدت هذه التطورات الدولية شعوراً قوياً بضرورة تأسيس هذا الحقل العلمي.

ومن أهم هذه التطورات الدولية:

1. حدوث الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومانتج عنهما من قتلى بعشرات الملايين من البشر، ودمار اقتصادي واجتماعي هائل.
2. ظهور أيديولوجيات النازية والفاشية، وما ارتبط بها من مشاعر قومية عنصرية وتوسع وهيمنة على الآخر (20).

دفعت هذه التطورات الدولية نحو حراك وجهود على صعيد البحث والدراسة للحروب والصراعات، وجهود جماعية دولية على صعيد الممارسة العملية لإيجاد أطر وآليات مؤسسية لتحقيق السلام ومنع تكرار حدوث مثل هاتين الحربين العالميتين. ومن هذه الآليات تأسيس عصبة الأمم المتحدة عام 1920 التي انهارت لاحقاً، ومن ثم تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945 بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بالطرق السلمية (21). إن ما أحدثته هذه الحروب من كارثة إنسانية عالمية، خلقت أيضاً دوافع قوية على الصعيد الأكاديمي البحثي للاهتمام بدراسة الحروب منعاً لتكرار هذه الحروب العالمية وأي حروب مستقبلية، "Peace Science" والاهتمام بالسلام كعلم عام Kenneth Boulding ويشير أحد مؤسسي علم دراسات الصراع والسلام كيني ثبولدينج: (1957 حول أسباب أو دوافع الخوض في تأسيس عنصريين هما .

الأول: المشكلة العملية التي تواجه العلاقات الدولية (آنذاك) بشكل خاص منع حدوث حرب عالمية.

الثاني: إن تحقيق تقدم فكري في هذا المجال، يتطلب أن تتم دراسة العلاقات الدولية،

كمشروع ويشترك خطابه من جميع العلوم الاجتماعية (Interdisciplinary) أو كحقل علمي متداخل التخصصات وغيرها.

عموماً، في هذه المرحلة لم يتم بلورة نظريات ومناهج معينة في مجال الصراع والسلام، وكانت الأفكار الأساسية تدور حول أسباب الصراع، والحاجة إلى السلام. ولم يكن هناك إسهاماً علمياً يشكل قاعدة نظرية لهذا الحقل، باستثناء كتاب "دراسة الحرب" الذي كان بمثابة البداية المنهجية الأكثر التصاقاً بهوية دراسات السلام والصراع.

2/ المرحلة التأسيسية: الخمسينات والستينات (١٩٤٥-١٩٦٩):

تعتبر مرحلة الخمسينات والستينات هي المرحلة التي وضعت فيها أسس ونظريات ومفاهيم وبذلك شكلت هذه الحقبة Conflict and Peace Research ومناهج حقل دراسات الصراع والسلام المرحلة التأسيسية لهذا الحقل العلمي⁽²²⁾.

وسبق الإشارة في المرحلة التمهيدية، لبعض التطورات الدولية والإقليمية التي لعبت دوراً هاماً في خلق دوافع أساسية للاهتمام وتنشيط دراسات الصراع والسلام، وكانت أهم هذه التطورات الحرب العالمية الثانية، وما سببته من كوارث للمجتمع الإنساني، وكذلك انتشار حركات المقاومة والتحرر والاستقلال الوطني ضد الاستعمار في مرحلة الخمسينات والستينات. بالإضافة إلى ذلك ظهور الحرب الباردة، وسباق التسلح ومخاطر الأسلحة النووية.

ضد المخاطر والكوارث Reactive إن دراسات الصراع والسلام في هذه الحقبة هي رد فعل، Proactive الإنسانية والحروب التي تأثر بها الغرب بشكل مباشر، وليست عملية استباقية أو وقائية⁽²³⁾

إن هذه التطورات دفعت إلى تنامي الاهتمام بدراسات الصراع والسلام، وتأسيس المؤسسات والمراكز البحثية وبرامج علمية في حقل تخصص في مجال دراسات الصراع والسلام مستفيدة من الحقول العلمية الأخرى التي سبق الإشارة إليها مثل العلوم السياسية، وعلم الاجتماع، والعلاقات الدولية وغيرها⁽²⁴⁾.

3/ مرحلة النمو والتوسع السبعينات والثمانينات:

شكلت هذه المرحلة امتداداً توسعياً وتغزيراً لمرحلة الستينات، وغلب على هذا التوسع الامتداد الأفقي، أي الزيادة أو التوسع الكمي لها الحقل العلمي، وتمثل ذلك في ازدياد عدد الباحثين والمختصين وهو ما ظهر في التوسع في Conflict & Peace Researchers في دراسات الصراع والسلام عضوية الجمعيات والاتحادات العلمية المتخصصة في هذا المجال مثل الاتحاد الدولي لأبحاث السلام على سبيل المثال. كما ظهر التوسع في ازدياد عدد المؤسسات البحثية والبرامج PSS و IPRA العلمية المتخصصة في مجال دراسات الصراع والسلام مع زيادة الامتداد أو الانتشار في كثير من الدول الأوروبية واليابان بشكل خاص. بالإضافة إلى ازدياد وتمو الجمعيات العلمية على الصعيد الوطني والإقليمي التي تعنى بدراسات وقضايا الصراع والأمن والسلام، ونظهر بعض المؤشرات الرقمية في هذا المجال لاحقاً⁽²⁵⁾.

إن هذا التوسع الأفقي في الباحثين والمؤسسات العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في دراسات السلام صاحبه تراكم معرفي (أي بناء عامودي وأفقي) لهذا الحقل تمثل في كثرة الإنتاج الفكري للأبحاث والمؤلفات العلمية وكثرة النشر العلمي المتخصص في هذا الحقل سواء على شكل كتب أو موسوعات أو على شكل أبحاث علمية منشورة في الدوريات العلمية المتخصصة أو في المؤتمرات العلمية⁽²⁶⁾. ويلاحظ في هذه المرحلة أن الإضافات أو الإسهامات العلمية في هذا الحقل العلمي كان يغلب عليها إسهامات تقدمها مؤسسات بحثية وفرق عمل جماعي مشترك، وتراجع الدور الفردي للباحثين والعلماء في البناء المعرفي لهذا الحقل العلمي كما كان الحال في المرحلة التأسيسية لهذا الحقل العلمي في الخمسينات والستينات⁽²⁷⁾. وتساعد دور المؤسسات العلمية لا يعني تهميش لدور الإنتاج والنشر العلمي الفردي للباحثين، فهو بقي مهماً في حركة البحث العلمي والنشر العلمي في مجال دراسات الصراع والسلام.

4/ مرحلة الانتشار والرسوخ العالمي (١٩٨٦ – ٢٠١٠/١٩٩٠)

بالرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ وانتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح الذين شكلا أحد أهم الدوافع على صعيد نشوء دراسات الصراع والسلام وعلى تطور هذا الحقل العلمي، إلا أنه من الصعب فصل بدايات هذه المرحلة عن النصف الثاني من حقبة الثمانينات (والتي بدأت فيها تغييرات أساسية في الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس غورباتشوف انتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي). وأهمية هذه المرحلة موضع الدراسة هي استكمال تطور دراسات الصراع والسلام ظهرت من خلال انتشار هذا الحقل انتشاراً واسعاً وكثيفاً وراسخاً في معظم أرجاء دول العالم، سواء على صعيد ازدياد أعداد المؤسسات العلمية والمراكز البحثية، أو على صعيد ازدياد عدد الدوريات العلمية أو على صعيد تأسيس البرامج الدراسية في هذا التخصص، مع الازدياد الكبير من المختصين والأكاديميين والممارسين في هذا الحقل العلمي، وأخيراً التوسع في الإنتاج العلمي والأجندة البحثية والمجالات الفرعية لهذا الحقل العلمي، وهذا التوسع أدى إلى الازدياد الهائل في النشاط العلمي من مؤتمرات وندوات ومشاريع بحثية ومؤلفات وغيرها من الأنشطة العلمية.

المحور الثالث: مفهوم بناء السلام:

أ- مفهوم بناء السلام :

إن إدراك جوهر هذا المفهوم يتطلب الإلمام بثلاثة محاور رئيسية، بداية لا بد من تعرف محاولات تقديم تعريف لهذا المفهوم، ومن ثم لا بد من التطرق إلى أبرز المتغيرات الدولية التي أدت إلى ظهوره، لتكامل الصورة بإبراز النقاط التي تميزه عن بعض المفاهيم المشابهة له والمرتبطة بحفظ على السلم والأمن الدوليين، أو إعادتهما إلى نصابهما.

تعريف بناء السلام:

إن الملامح المبكرة لهذا المفهوم قد بدأت مع نقاط ويلسون الأربع عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقى وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم⁽²⁸⁾، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع

تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992م المعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام⁽²⁹⁾، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداول في أدبيات السلم والأمن الدوليين. وفي تقريره المقدم عام 1998 عن «أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقية» ذهب إلى القول: «ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة»⁽³⁰⁾. وكان تقرير الفريق رفيع المستوى المهني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر عام 2004 والمعنون «عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة»⁽³¹⁾ قد عول كثيراً على هذا المفهوم انطلاقاً من قناعته بأنه يحقق انسجام عمل الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة التي أضحت الأمن الدولي عرضة لها⁽³²⁾، وفي هذا التقرير انطلقت فكرة إنشاء هيئة مستقلة في منظومة الأمم المتحدة يوكل إليها مهمة بناء السلام، وتعزيزت هذه الفكرة مع تقرير قمة العالم عام 2005⁽³³⁾. ولعل أبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه لبناء السلام⁽³⁴⁾، ففي تقريره المعنون خطة للسلام الصادر عام 1992، والمشار إليه سابقاً، عرفه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي بأنه: «العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع»⁽³⁵⁾. في حين أنه ثمة إختلافاً على الصعيد الدولي في أسس وطبيعة عملية بناء السلام وفقاً للجهة التي تتناول هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلام عملية سياسية - اقتصادية وفقاً لمفاهيمها المتعلقة بكل جانب من هذه الجوانب، في حين تؤكد بعض المنظمات الدولية، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP في أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تتيح مشاركة المجتمع المدني للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات⁽³⁶⁾. مما سبق يمكن الوصول إلى أن بناء السلام هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق إلى النزاع مجدداً⁽³⁷⁾، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة⁽³⁸⁾.

تحدد ترتيبات بناء السلام القضايا الرئيسية التي تؤثر في عمل مؤسسات الدولة وتسعى للنهوض بقدرتها على القيام بدورها بشكل مشروع وفعال⁽³⁹⁾ إلى جانب الاهتمام بعدة نواح خارج هذا المجال، كما سنرى لاحقاً.

إذاً فبناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاع مسلح وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى.

1- المتغيرات الدولية التي أدت إلى ظهور مفهوم بناء السلام:

ترافق تبلور مفهوم بناء السلام في عمل الأمم المتحدة مع عدة متغيرات فرضت نفسها على الساحة الدولية وتمثلت بما يأتي:

(1) توسع نطاق التهديدات التي تعترض السلم والأمن الدوليين:

تبنى ميثاق الأمم المتحدة مفهوماً تقليدياً للسلم والأمن الدوليين يقوم على أساس أن التهديدات التي يمكن أن تعترضهما تكمن في اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد بذلك، وعلى الرغم من الاهتمام الذي أبداه الميثاق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان إلا أنه لم يربط هذه المسائل ربطاً عضوياً محكماً بالسلم والأمن الدوليين، ولم تكن في حساباته موازية للمخاطر التي يمكن أن تنتج عن اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة⁽⁴⁰⁾، ويمكن الاستدلال على ذلك من الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن والتركيز على الأدوات العسكرية اللازمة لذلك، من خلال سعي الميثاق لحشد قوة عسكرية دولية كفيلة بمواجهة تهديد الأمن والسلم الدوليين، وهو ما يبدو واضحاً في نص المادة الثالثة والأربعين من الميثاق، وما تلاها من مواد حول إنشاء لجنة أركان الحرب وصلاحياتها، الأمر الذي ذهب أدرج الرياح حين دخول الميثاق حيز التنفيذ⁽⁴¹⁾.

لكن الأمم المتحدة لم تكف عبر أجهزتها المختلفة عن العمل لاستقصاء ما يستجد من حالات تهدد السلم والأمن الدوليين أو تخل بهما، متتبعة بذلك تطور مفهوم الأمن الجماعي الذي خرج من إطاره التقليدي ذي الأبعاد العسكرية، لينطلق نحو تصور جديد للأمن الجماعي ذي أبعاد إنسانية لم تغب يوماً عن بال واضعي الميثاق، الأمر الذي يستخلص مما ورد في عباراته الافتتاحية من تأكيد الالتزام بالحقوق الأساسية للإنسان وبدفع عجلة الرقي الاجتماعي قدماً ورفع مستوى الحياة وغيرها من الإشارات التي تضمنها الميثاق بهذا الشأن⁽⁴²⁾. وأضحى تحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي يتطلب بعداً في النظر يتخطى معالجة المخاطر المرتبطة بالنزاعات المسلحة، بإعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية حيزاً أكبر من الاهتمام⁽⁴³⁾.

يأتي مفهوم بناء السلام متسقاً مع هذه الرؤية الجديدة للسلم والأمن الدوليين، فكما أن عناصر جديدة قد فرضت نفسها في مواجهة هذا المفهوم، فإن بناء السلام يأتي كآلية جديدة تأخذ على عاتقها، كما سنرى لاحقاً، معالجة جوانب متنوعة من شأنها المساهمة في إرسائهما.

(2) تزايد المخاطر المنبثقة عن النزاعات المسلحة غير الدولية:

يعد تعامل الأمم المتحدة مع النزاعات المسلحة غير الدولية حديثاً نسبياً مع النزاعات ذات الطابع - غير الدولي، ولم يتعرض ميثاق الأمم المتحدة لمثل هذه النزاعات كأحد عوامل تهديد السلم والأمن الدوليين، على عكس تلك ذات الطابع الدولي⁽⁴⁴⁾، في وقت تصاعدت فيه وتيرة هذه النزاعات لتصبح أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين⁽⁴⁵⁾، علماً بأن المادة 34 من

الميثاق يمكن أن تتيح فرصة تدخلها في مثل هذه النزاعات، إذ تمنحها هذه المادة فرصة فحص أي نزاع أو موقف من شأنه أن يؤدي إلى احتكاك دولي، دون تحديد الصفة الدولية أو غير الدولية لمثل هذا النزاع أو الموقف⁽⁴⁶⁾. وقد أصبحت النزاعات المسلحة غير الدولية، بحد ذاتها، تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين إذا كان من شأنها أن تعرض شعب الدولة التي يقوم ضمن حدودها النزاع لأعمال تنطوي على انتهاكات لحقوقهم الأساسية، أو إذا أسفر النزاع عن موجات اللجوء والنزوح، وما يعقب ذلك من مشكلات قد تطال دولاً أخرى، أو في حال امتلك النزاع قابلية للتحويل إلى نزاع دولي بحكم ارتباط الدولة المعنية بروابط عرقية أو دينية أو سياسية مع دول أخرى خاصة المجاورة منها⁽⁴⁷⁾. ويأتي مفهوم بناء السلام بما يمتلكه من رؤية لمرحلة ما بعد النزاعات المسلحة ليعالج مرحلة حساسة تعقب النزاعات المسلحة على اختلاف أنواعها، إلا أنها تبدو أكثر حساسية في مرحلة النزاعات المسلحة غير الدولية لما تنطوي عليه بيئة هذه النزاعات من تناقضات واختلافات أكثر قابلية للعودة مجدداً إلى دوامة النزاع.

2 - التمييز بين بناء السلام والمفاهيم الأخرى المرتبطة بالسلم الدولي :

- يشكل بناء السلام حلقة في سلسلة من المفاهيم المرتبطة بتحقيق السلم الدولي، وهي :
1. فرض السلام «Peace enforcement» هو مجموعة التدابير التي يمتلك مجلس الأمن فرضها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي تكون ذات طبيعة غير عسكرية وفق ما جاء في المادة «41» من ميثاق الأمم المتحدة⁽⁴⁸⁾، أو ذات طبيعة عسكرية تفرض بموجب المادة «42» من الميثاق⁽⁴⁹⁾، وكما هو واضح من تسمية هذا المفهوم فإن التدابير التي تدرج ضمنه لها الطابع القمعي بشكل رئيسي، وتنفذ رغماً عن إرادة الدولة المعنية التي تستهدف بها، ويمارس مجلس الأمن هذه الصلاحيات عندما نكون أمام إحدى حالات تهديد السلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو إحدى حالات العدوان بموجب المادة «39» من ميثاق الأمم المتحدة⁽⁵⁰⁾.
 2. حفظ السلام «peace Keeping» : ينضوي تحت هذا المفهوم التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم⁽⁵¹⁾ وذلك على النحو الذي أقرته المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة⁵². فالهدف إذا من هذه التدابير هو منع تفاقم الأوضاع، وأما صورها فتتنوع، ولا قيد على المجلس في ذلك سوى عدم الإخلال بحقوق المتنازعين أو مراكزهم القانونية، كإنشاء مناطق منزوعة السلاح أو إقرار وقف إطلاق النار «cease fire» أو إقرار الهدنة «Truce» التي لها الطابع السياسي إلى جانب صفتها العسكرية⁽⁵³⁾. ولعل نشر قوات

دولية تحت إسم عمليات حفظ السلام هو أكثر صور تطبيقات الأمم المتحدة لمفهوم حفظ السلام⁽⁵⁴⁾، وتتميز هذه القوات عن تلك التي قد تستخدم في ترتيبات فرض السلام بنقطتين أساسيتين :

أولهما : أنها لا تقوم بمهام عسكرية ، ولا تملك استخدام القوة المسلحة، بل إنها تحتفظ بمعدات عسكرية بغرض الدفاع عن النفس والفصل بين المتحاربين عند الاقتضاء.

ثانيهما : لا بد من موافقة الدول المعنية على نشر هذه القوات على أراضيها⁽⁵⁵⁾.

إذا فحفظ السلام يشترك مع بناء السلام بأن كليهما ليس له الطبيعة القمعية، كما أن تطوراً طرأ على عمل قوات حفظ السلام، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، جعل مهامها تكتسب بعداً جديداً ليسند إليها جانب من مهام بناء السلام. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى كل من مفهوم الدبلوماسية الوقائية الذي يدل على الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات أصلاً، ومفهوم صنع السلام الذي يعتمد على التوفيق بين الأطراف المتنازعة عن طريق الوسائل السلمية بشكل رئيسي هما تقنيتان تعملان في المراحل السابقة لمرحلة بناء السلام. وعليه فإن المفاهيم السابقة كلها تتقاطع فيما بينها، بهدف تحقيق دعائم السلم الدولي وإرساله إلا أنه لكل منها طبيعته ونطاق تطبيقه الخاص، لكن يبقى مفهوم حفظ السلام هو الأقرب إلى مفهوم بناء السلام.

الخاتمة:

بناء على ماتقدم فإن موضوعات وقضايا الدراسة تعالج اسس ومركزات ومقومات واليات عملية بناء السلام في مجتمعات النزاع بمنهج تحليلي واطار موضوعي وعلمي من خلال التركيز على اشكالية بحثية تنطلق من التساؤل في ماهية الاليات التي تمكن من تحقيق لعملية بناء السلام واعادة التأهيل المجتمعي لمجتمعات النزاع.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هي:

1. إن بناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاع مسلح وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية.
2. الهدف من بناء السلام هو الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة ، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى.
3. بناء السلام يأتي كآلية جديدة تأخذ على عاتقها، معالجة جوانب متنوعة من شأنها المساهمة في إرسائها
4. إن مفاهيم التنمية والنزاع وبناء السلام تتداخل فيما بينها لإرساء دعائم الاستقرار.

التوصيات:

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات هي:

1. ضرورة بناء السلام من أجل حل النزاع مسلحة للوصول للتنمية المستدامة.
2. نشر الوعي بالمفاهيم الجديدة مثل بناء السلام وحل النزاعات كآليات جديدة.
3. الاستفادة من الإطار المفاهيمي للتنمية والنزاع وبناء السلام من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- (1) Hajer, M. A. 'Ecological Modernization as Cultural Politics', in Lash, S. et al. *Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology*. London: Sage, 1996
- (2) Hau, J.L. and B.R. Bakshi. Promise and Problems of Emergy Analysis. *Ecological Modelling* 178(Special Issue), 2004, 215-225
- (3) Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. *Environment, Development and Sustainability*, 7, no.1, 2005, 135-151.
- (4) Grubb, M. International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. *RECIEL* 2, 1998, 140-146.
- (5) Hawken, P. *The ecology of commerce*. New York: Harper Business, 1993, Henderson H. *Beyond globalization: shaping a sustainable global economy*. London: Kumarian Press, 1999.
- (6) Hajer, M. A. *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process*. Oxford: Oxford University Press, 1995
- (7) French P. W. The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century. *Geographical Journal*. 170 issue 2, 2004, 116-125.
- (8) Gibbs, D. Ecological Modernization, Regional Economic Development and Regional Development Agencies. *Geoforum*, Vol. 31, 2000, 9-19
- (9) Goldsmith, Edward, et al. *The Future of Progress: Reflections on Environment and Development*. Dartington: Green Books, 1995
- (10) Levin, A. I. Sustainable Development and the Information Society. *Russian Studies in Philosophy*, 45, No. 1, Summer 2006, 60-71
- (11) Eckersley R. *Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach*. London: UCL Press, 1992

- (12) Dryzek, J. S. *The Politics of the Earth: Environmental Discourses*. Oxford: University Press, 1997
- (13) Durning, A. *Asking How Much is Enough*. In Lester Brown et al. *State of the world*. 1991 New York :Norton 1991 ,
- (14) Coates ,J .*Exploring the Roots of the Environmental Crisis: Opportunity for Social Transformation* .*Critical Social Work*, 2003 ,(1)3b66-44 ,
- (15) Jacob Bercovitch, (ed), 1996, **Resolving International Conflicts: The Theory & Practice of Mediation**, Boulder,Col.: Lynne Rienner Publishers
- (16) Pruitt, D. (1981). **Negotiation Behaviour**, New York: Academic Press.
- (17) Jacob Bercovitch, (ed), 1991, "International Mediation", *Journal of Peace Research*, 28 (1) Special Issue: 1-122
- (18) James A. Schellenberg, **Conflict Resolution: Theory, Research, and Practice**, State University of New York Press, 1996. P7.
- (19) Johan Galtung and Charles Webel, "Peace and Conflict Studies: Looking Back, looking forward". In Charles Webel & Johan Galtung (eds). **Hand book of Peace and Conflict Studies**, Routledge, Oxon, 2009, p397.
- (20) (انظر على سبيل المثال بعض مؤلفات هؤلاء العلماء في تلك الحقبة:)
- (21) - Louis Kriesberg, 1973, **The Sociology of Social Conflicts**, Englewood Cliffs, NJ: Prentice- Hall. Kenneth, Boulding, On the Publication of the First issue of the Journal of Conflict Resolution, 1957.
- (22) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص ٤٣
- (23) لمزيد من التفاصيل راجع:
- (24) Peter Van Den Dungen, "Initiatives for the Pursuit and institutionalization of Peace Research", in L. Broadhead (ed), **issues in Peace Research**, in Department of Peace Studies, University of Bradford, pp5-32, p7. quoted in Oliver Ramsbothan, Tom

- Woodhouse, and Hugh Miall, **Contemporary Conflict Resolution**, Polity Press, Cambridge U.K Second Edition, 2005 , p34
- (25) Johan Galtung, 1988, ‘What If the Devil Were Interested in Peace Research?’, Journal of PeaceResearch 25(1): 1–4.
- (26) انظر على سبيل المثال مشروع أو مبادرة جامعة هار فارد وجامعة ميتشغان في منهج ”حل المشكلات والمفاوضات“ (لتفصيل وتطورات هذه المبادرة انظر: Problem Solving) Oliver Ramsbothan, Tom Woodhouse, principled negotiation, and Hugh Miall, **Op.cit**, p 48-50
- (27) Johan Galtung, 1989, “The State, the Military and War”, Journal of Peace Research, 26(1): 101–105.
- (28) د. رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام، معاهدة فيرساي، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998م، ص 39
- (29) انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، الوثيقة رقم A/47/277 تاريخ 1992/6/17
- (30) انظر الوثيقة رقم S/52/871 – A 1998/318
- (31) ضم هذا الفريق شخصيات اختيرت من مختلف انحاء العالم ممن يمتلكون التجربة والخبرة الفنية، انظر وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/565
- (32) (انظر الفقرة 261 من التقرير المشار إليه والمعنونة «إنشاء لجنة بناء السلام»
- (33) Thomas j. Biersteker, Prospects for the UN peacebuilding commission, The united nations peacebuilding commission: origins and initial practice, disarmament forum, 2/2007, p 39
- (34) Thomas J. Biersteker, op. cit, p 38
- (35) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون « خطة للسلام» السابق الإشارة إليه
- (36) Michael W. Doyle – Hunjoon- MadaleneODonnell and Laura Sitea, peacebuilding: what is in a Name? Global Governance, vol. 13, No. 1, 2007, p 44
- (37) Richard Ponzio, the united nations peacebuilding commission: origins and initial practice, Op. cit, p 5
- (38) د. حسن نافعة ، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الراهنة، ورد في الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية ، تحرير جميل مطر وعلى الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م، ص 125 – 126
- (39) United Nations pearations: principles and Guidelines, United Nations, Department of peacekeeping operations- Department of field support, 2008, p 18

(40) Nico J. Schrijver, The future of the charter of the United Nations, Maxplanck yearbook of the United Nations law, vol 10, 2006, p 11

(41) د. حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 118 - 157 - 166

(42) Anne – Marie Slaughter, Security, solidarity, And sovereignty: the Grand Themes of UN Reform, the American Journal of International Law, Vol. 99, July, 2005, p 619

(43) Brian Urquhart, Security after the cold war, Brian Urquhart, security after the cold war, published in United Nations, Divided world, Oxford University press, 1993. P 97

(44) انظر الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق التي تنص على انه من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة: «حفظ السلام والأمن الدولي وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها»، والفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق التي تنص على أحد مبادئ الأمم المتحدة: «يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر».

(45) انظر الفقرة 261 من تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/565

(46) مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2008م، ص 368

(47) مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 366

(48) تنص هذه المادة على ما يأتي: لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية، ومن أمثلتها العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق إثر غزوه للكويت.

(49) تنص هذه المادة على ما يأتي: «إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لاعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة، كما في حالة التدابير التي اتخذها مجلس الأمن بصدد الأزمة الكورية عام 1950م.

- (50) د. علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009م، ص 289
- (51) د. أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2005م، ص 27
- (52) تنص المادة 40 على ما يأتي : «منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه»
- (53) انظر في ذلك : د. محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، 2001م، ص 531
- (54) ياسر الشيباني ، مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول ، الطبعة الأولى، 1997م، ص 127

(55) United Nations Peacekeeping Operations: principles and Guidelines, op.cit, p 31

الهوامش:

الكتب العربية:

- (1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985.
- (2) أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2005م.
- (3) حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الراهنة، ورد في الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلى الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية.
- (4) رياض الداودي، تاريخ العلاقات الدولية: مفاوضات السلام، معاهدة فيرساي، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، 1998م، ص 39
- (5) علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009م.
- (6) مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2008م.
- (7) محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، 2001م.
- (8) مشروع أو مبادرة جامعة هار فارد وجامعة ميتشغان في منهج "حل المشكلات والمفاوضات" (لتفصيل وتطورات هذه المبادرة انظر: (Oliver, Problem Solving principled negotiation), Ramsbothan, Tom Woodhouse, and Hugh Miall, Op.cit
- (9) ياسر الشيباني، مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول، الطبعة الأولى، 1997م.

التقارير:

- (1) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/47/277 تاريخ 1992/6/17
- (2) الوثيقة رقم A/52/S - 871/1998/318
- (3) وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/565
- (4) الفقرة 261 من التقرير المشار إليه والمعنونة «إنشاء لجنة بناء السلام»
- (5) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون « خطة للسلام» السابق الإشارة إليه
- (6) الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق التي تنص على انه من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة:
- (7) الفقرة 261 من تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/565

- (1)Hajer, M. A. 'Ecological Modernization as Cultural Politics', in Lash, S. et al. Risk,Environment and Modernity: Towards a New Ecology. London: Sage, 1996
- (2)Hau, J.L. and B.R. Bakshi. Promise and Problems of Emergy Analysis. Ecological Modelling 178(Special Issue), 2004, 215-225
- (3)Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005,135–151.
- (4)Grubb, M. International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. RECIEL 2,1998, 140-146.
- (5)Hawken, P. The ecology of commerce. New York: Harper Business, 1993.
- (6)Henderson H. Beyond globalization: shaping a sustainable global economy. London: Kumarian Press, 1999.
- (7)French P. W. The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century. Geographical Journal.170 issue 2, 2004, 116-125.
- (8)Gibbs, D. Ecological Modernization, Regional Economic Development and Regional Development Agencies. Geoforum, Vol. 31, 2000, 9-19
- (9)Goldsmith, Edward, et al. The Future of Progress: Reflections on Environment and Development. Dartington: Green Books, 1995
- (10)Levin, A. I. Sustainable Development and the Information Society. Russian Studies in Philosophy, 45, No. 1, Summer 2006, 60-71
- (11)Eckersley R. Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach. London: UCL Press, 1992
- (12)Dryzek, J. S. The Politics of the Earth: Environmental Discourses. Oxford: University Press, 1997
- (13)Durning, A. Asking How Much is Enough. In Lester Brown et al. State of the world 1991. New York: Norton, 1991
- (14)Coates, J. Exploring the Roots of the Environmental Crisis: Opportunity for Social Transformation. Critical Social Work, 3(1), 2003b, 4466-
- (15)Jacob Bercovitch, (ed), 1996, Resolving International Conflicts: The Theory & Practice of Mediation, Boulder,Col.: Lynne Rienner Publishers

- (16)Pruitt, D. (1981). Negotiation Behaviour, New York: Academic Press.
- (17)Jacob Bercovitch, (ed), 1991, “International Mediation”, Journal of Peace Research, 28 (1) Special Issue: 1-122
- (18)James A. Schellenberg, Conflict Resolution: Theory, Research, and Practice, State University of NewYork Press, 1996. P7.
- (19)Johan Galtung and Charles Webel, “Peace and Conflict Studies: Looking Back, looking forward”. InCharlesWebel& Johan Galtung (eds). Hand book of Peace and Conflict Studies, Routledge, Oxon,2009, p397.
- (20)Kenneth, Boulding, On the Publication of the First issue of the Journal of Conflict Resolution, 1957.